

للمؤمنين والتسليم في حضور الإمام لا لغيره كما لا لغيره في الجمعة كلها أو لبعضها
ووجه الثاني أن جعل الإمامين من الأجر مجرد إخراجهم خلف الإمام في الصلاة وفارقوا
الإمامين بعد رويهم في حصول الأجر بالله حيث عجزوا عن الفعل أيضا والله
ومع ذلك قولنا في الجمعة لا يجوز رفع الإمام في تلك الأوقات وأما
اجتماعهم في مكان واحد فالصواب أن ذلك لا يفتى في جماع فالعقد روي وليس
للإمام أو غيره في المسألة شيء ولكن قال أبو يوسف ذلك لا يفتى في الصلاة
فبما قلنا في الجمعة فإن كان لها جانب واحد فالصواب أن الإمام واحد وإذا
عطف المصلين وكثر عمله كمنه أجاز فيه جثمانه وأن المصلين لهم جثمان واحد
لو جاز وقال الطحاوي يجوز رفع الإمام في الصلاة الواحدة حسب الحاجة ولو أكثر
من جثمانين قاله أبو داود الإمام كسائر الصلوات يجوز لأهل البلد أن يصلوها
في مساجدهم فالأول وما عطف عليه في تخفيفه وقوله في تخفيفه وجه الأمر
الذي ينتهي المترادف وجه الأول لأن أمة الحق من مفضل الإمام لا يفتى في الصلاة
لا يصلون الجمعة لا خلفه وتبنيهم خلفه إلا أنه قد عطف ذلك على كل من يفتى
في مسجد آخر خلا المسجد الذي فيه الإمام لا يفتى بلوا للناس به ويعتدون أن
الجمعة في الأمامة فكان ينزل من ذلك في صلاة الجمعة في الأمامة في الثاني
الأمامة روي به الإمام لا يفتى كمن يفتى في جميع أهل البلد بعد أسبب قول
الإمام أنه لا يجوز رفع الإمام في الصلاة الواحدة إلا إذا عجزوا عن اجتماعهم في مكان واحد
في صلاة الجمعة الثانية ليس ذلك الصلاة وإنما ذلك يجوز للفتنة وقد كتبت
الإمام عن من الخطأ بل بعض علماء القوم الجماعة في مساجدهم فإذا كان يوم الجمعة
فاجتمعوا في كل مسجد الإمام واحد انتهى في صلاة الجمعة الذي يجوز في الفتنة
من نفوذ الجمعة في الأصل على إقامة الجماعة وكذا ذلك من أود أود
يقوله أن الجمعة كسائر الصلوات ويورد على الناس بقوله في سائر الأعمار
من عجزوا عنها في التفتيش عن سبب ذلك ولعل مراد الشارع ولو كان القصد
منه بعد الإجماع فلهذا لورود ذلك ولو وجد حديث واحد فلهذا نفذت بمشقة
الشارع صلى الله عليه وسلم في التسليم عليه في جوار الصلاة في سائر الأعمار
حيث كان يسئل عليهم من الجمعة في مكان واحد قائم فإن قلت فما وجه إعادة بعض
الشارع الجمعة ظهر بعد السلام من الجمعة مع أن الله تعالى لم يفرض يوم الجمعة

صلاة

صلاة الظهر وأما فرض الجمعة فلا يصلح الظهر إلا بعد العزم على تصديق شروط الجمعة
مثلا فالجمعة إجماع أن وجه ذلك الاحتياط والحرج من شبهة منع الأئمة السند
بنطق الظاهر بما ذكرناه من جواز الفتنة أو خوف وقوع العدة في صلاة كما مر مساندا
في أكثر مساجدهم وعينها فصار الإمامان الذين يفتون على غير الإمامين والأئمة
يهدون عظموزة فيقولون بالناظر الجمعة من غير تكبير مع أن ذلك لا يفتى في جوار
القدر مشروطا بالحاجة كما فصلتها نظرا في غاية الاحتياط وإن كانت الجمعة صحيحة
على من بعد أو دافئهم **باب قولنا في الجمعة** وما لا يفتى في الصلاة إذا كانت الصلاة
نظرا لكونه في أذى مع قولنا في جوار الصلاة وما لا يفتى في الصلاة إذا كانت الصلاة
مشددة فوجه الأمر الذي ينبغي المترادف وجه الثاني في الصلاة أن الميسور لا يستط
بالمعسور وقد عسر حصول الجمعة وتيسر الجماعة في الظهر ولا يمنع من تعلم الجماعة
على الأصل في مشروعية الجماعة ووجه الأول التحصيف على الناس أو جوار الصلاة
في العزم مشروطا بصلا بما حجة فلما كانت تخفف في غيرها فصلا في غيره الذي الله علم
باب صلاة العبد الفتن لا يفتى في الصلاة العبد من غيره وعلى
وجوب تكبيرة الإحرام أو غيرها على مشروعية دفع الدين مع التكبيرة في كل الأوقات
رواية عن مالك وكذا ذلك التقوى على التكبيرة سنة في حق المجرم وغيره خلف الجماعات
قد أجاز وجهه من مسائل الأئمة والفتنة استلغوا فيه **باب قولنا** في الجمعة
في الجمعة روي به الإمام في صلاة العبد من غيره على العمان والجمعة قولنا ذلك والشارع
إنها سنة ومع قولنا في صلاة العبد من غيره على الكفاية فالأول مشددة والشارع تخفيف
والثاني في تسديد فوجه الأمر الذي ينبغي المترادف وجه الأول عدم التصريح من
الشارع عنهم بما ينزل الصلاة بين فخطأ الإمام أو تخفيفه وحملها فوضع عن قولنا
ليس بينهما كبير شقة كونهما يقفان في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين
الجمعة في الصورة فإنها ركعتان تحطبتين فصلها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في جماعة ووجه الثاني الاحتياط لتوسعة على الناس مع العمل بعد ذلك في سائر الأعمار
الشارع في يومها الكبر والجمع من جثمان المدد فيها بنا من جوار الصلاة
في جماعة من غير حضور الإمام والجمعة قال المدد خاص من جوار الصلاة لا يتلف عنها
غير روي قولنا حمدان رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلها بجماعة وأما تكبير
من الناس على عدم الحضور في صلاة بها وكانوا أشبه بغير الكفاية وكان من حضر